

مكيدة خطة التحفيز

ريتشارد ران

مركز كاتو

8 أكتوبر 2009

Stimulus Scam

By Richard W. Rahn

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس

- من كبار الباحثين في مركز كاتو.
- رئيس مركز النمو الاقتصادي العالمي.
- رئيس هيئة مدراء السلطة المالية في جزر كايمان (2002-2008). وهذه الهيئة مسؤولة عن تنظيم شؤون أكبر مركز مالي خارج أمريكا.
- عضو رئاسة مشروع النمو والتحول الاقتصادي في بلغاريا (1990-1991).
- نائب رئيس وكبير الاقتصاديين في غرفة التجارة الأمريكية (ثمانينيات القرن الماضي).
- أستاذ في عدد من الجامعات.
- قدم شهادات استشارية للكونغرس الأمريكي أكثر من 75 مرة.
- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا.

ريتشارد ران

هل أدت خطة التحفيز الاقتصادي إلى مساعدة الاقتصاد أم الإضرار به؟ ومع إصرار مسؤولي إدارة أوباما على القول بأنها ذات فائدة، فأين الدليل على ذلك؟

هنالك عدة طرق لمعرفة ما إذا كانت خطة التحفيز تعمل كما يروج أولئك المسؤولين:

1. الوعود: هل هنالك اختلاف بين ما قال أنصار الخطة بأنه سيحصل عندما كانوا يحشدون الدعم للخطة وبين ما حصل فعلاً؟
2. المقارنة: كيف كان الأداء الاقتصادي الأمريكي بالمقارنة مع الأمم الأخرى التي أطلقت خطط تحفيز أصغر أو لم تطلق مثل هذه الخطط البتة؟

مكيدة خطة التحفيز

3. الأساس النظري: تقييم الأرقام الحالية لأداء الاقتصاد حسب رأي أنصار الخطة من المنظرين الاقتصاديين الكينزيين. ومقارنة ذلك برأي المنظرين الاقتصاديين الذين عارضوا هذه الخطة بشدة. (من المدرسة الاقتصادية النمساوية بالأخص).

الوعود

لقد وصل معدل البطالة في أمريكا إلى 9.8% بوجود 15.1 مليون أمريكي عاطل عن العمل، وإلغاء أكثر من 7.1 مليون وظيفة منذ بداية الركود الاقتصادي. وكان المستشارون الاقتصاديون للرئيس اوباما قد قالوا في بداية العام أن معدل البطالة قد يرتفع إلى 9% من دون خطة التحفيز التي ستجعله محصورا دون عتبة حد أعلى يبلغ 7.9% خلال الصيف الفائت. وبهذا يكون مؤيدو خطة التحفيز قد فشلوا بوضوح في الامتحان الأول (باستثناء تصريحات نائب الرئيس جو بايدن المنادية بإدخال تعديلات). أضف إلى ذلك غياب أي دليل على ادعاءاتهم بأن عددا أكبر كان سيخسر وظائفه لولا خطة التحفيز.

المقارنة

ربما يحتاج البعض بالقول أن خطة التحفيز يمكن القول عنها بأنها مؤثرة إذا كانت نتائجهما في الولايات المتحدة الأمريكية أفضل مما خلصت إليه التدابير الاقتصادية في الدول الأخرى التي طبقت خطط تحفيز أصغر أو لم تطبق أية خطة تحفيز البتة. لقد اجتاحت الركود الاقتصادي العالم كله، ولم تسلم أية دولة من تأثيراته السلبية، ولكن بريطانيا كانت الدولة الوحيدة التي حاولت أن تطبق خطة تحفيز تماثل في حجمها مثيلتها الأمريكية. وإذا استخدمنا مقياسا بسيطا لتقييم التحفيز من خلال نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي العام، فينبغي أن نلقي نظرة إلى حالة هذا العجز: ففي حالات الركود الاقتصادي تنخفض عوائد تحصيل الضرائب في كل الدول، وهذا يعني عجزا في ميزانية الدولة سواء أكان مقصودا أم لا؛ كما إن خطة التحفيز تحتوي عادة على مزيج من ارتفاع في الإنفاق الحكومي وانخفاض في الضرائب، وهذا بدوره يؤدي إلى عجز متعمد أكبر.

مكيدة خطة التحفيز

إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتربعان الآن على قمة أكبر عجز عالمي ناتج عن خطط تحفيز. وذلك بالنسبة إلى الناتج الوطني العام. وذلك دون القول بأنهما. يدا بيد مع إيطاليا وروسيا. لم يصلا إلى الأسوأ في الربع الثاني من عام 2009. وذلك بينما كانت بقية الدول الأخرى في نادي أكبر عشر بنى اقتصادية عالمية تبدي علائم نمو حقيقي في الفترة نفسها. ويعود الأداء الروسي المتواضع في مجمله إلى عواقب الاعتماد بشدة على تصدير المواد الأولية دون تطوير اقتصاد ذي بنية واسعة كما هو حال بقية الدول العشر ذات البنى الاقتصادية الأكبر عالميا.

أما الدول الثلاث الأقل عجزا (وتحفيزا). وهي البرازيل والصين وألمانيا. فقد انقلبت فيها الأوضاع على نحو أسرع وبدأ اقتصادها بالنمو. كما أعلنت المستشار الألمانية انجيلا ميركل مؤخرا أنها ماضية في تخفيض الضرائب. مما سيعطي الاقتصاد الألماني جرعة دواء إضافية.

لا يمكن الوصول إلى استنتاجات حاسمة بتحليل الأرقام القليلة الصادرة من الدول العشر ذات البنى الاقتصادية الأكبر عالميا. والتي تشكل مجموعها القسم الأكبر من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ ولكن الدليل المتوافر يشير إلى أن خطط التحفيز الكبيرة يبدو بأنها تؤخر عملية التعافي الاقتصادي. بينما تؤدي خطط التحفيز الصغيرة إلى عودة سريعة إلى وضع النمو الاقتصادي.

الأساس النظري

أما في المنحى الثالث. فماذا يقول منظرو التوجهات الاقتصادية المتنافسة؟ أتباع المدرسة الكينزية يقولون بأن الحكومة إذا رفعت مستوى الإنفاق لتحفيز الطلب وخلق وظائف للعاطلين فإن ذلك يؤدي إلى انكماش أقل إيلاما وشفاء أسرع. أما أتباع المدرسة النمساوية (الهايكية) الذين يؤيدون مبدأ السوق الحرة فيرون أن التعافي يبدأ من تلقاء نفسه عندما تنخفض أسعار الأصول المالية وأجور العمل عن المستويات المتضخمة

مكيدة خطة التحفيز

للقفزة الاقتصادية السابقة والتخلص من الفوائض المخزنة. وهذا يحدث عادة خلال فترة تمتد إلى 16 شهرا إلا إذا حاولت الحكومة تخفيف تلك التعديلات الضرورية للأسعار. مما يؤخر عملية التعافي. (وهنا أوجه الاعتذار إلى أصدقائي من أتباع المدرستين لمحاولتي تلخيص وجهات نظرهم في مقطع قصير واحد).

إن الرؤية الكينزية لم تتعرض إلى اختبار عادل حقيقي لأن السياسيين دائما ما يعتبرون موافقتها على زيادة الإنفاق الحكومي كإجازة لإنفاق المال الإضافي على أنفسهم وأصدقائهم دون من قد يستفيدون منها. (هذه العملية القائمة على إدارة السياسيين للعملية الاقتصادية بأنفسهم يمكن تفسيرها على الشكل الأمثل وفق آراء مدرسة «الخيار العمومي» الاقتصادية). ويمكن التذليل على ذلك ببعض الأمثلة من خطة التحفيز الحالية. فقد زاد الكونغرس من إنفاقه على نفسه العام الماضي بمقدار 10.9% إضافة إلى 5.8% هذا العام ليصل إجمالي ميزانيته 4.7 مليار دولار (للذكرى: مرت 15 عاما منذ دخل الجمهوريون الانتخابات ضد «كونغرس المليار دولار»). وما دام عدد أعضاء الكونغرس لا يزال ثابتا عند 535. فلماذا ينبغي أن ترتفع ميزانيته بمعدل يفوق معدل الانكماش؟

إضافة إلى ما سبق. قام الكونغرس والرئاسة بالدخول في ميدان تمويل المشاريع. وهذا يمكنهم من إلقاء كمية غير محدودة من الأموال في جيوب أصدقائهم الأغنياء. وفي سبيل فضح هذه الممارسات المرفوضة والمدمرة يتعالى صوت بيل فريزا (Bill Frezza). وهو رجل أعمال مغامر ومبدئي. من فوكس نيوز والمنابر الأخرى. ليكشف أن آل غور وأصدقائه تسلموا مؤخرا حوالي 600 مليون دولار لتطوير سيارة رياضية هجينة أخرى بتكلفة عالية (88 ألف دولار) باستخدام أموال دافعي الضرائب؟ وما فرصة استرداد تلك الأموال إلا أقل من فرصة قيام شركتي جنرال موتورز وكرايزلر بدفع ما عليهما من مستحقات. وهذا أمر يكاد يكون مستحيلا. فالحظ السعيد يعني في أيامنا هذه أن تكون سياسيا ذا علاقات واسعة عندما يتوفر مال خطة التحفيز.

مكيدة خطة التحفيز

إن الأمر الأكيد الوحيد حول خطة التحفيز هو أنها ستزيد من العجز. وفي النهاية سترفع أسعار الفائدة والضرائب؛ كما إن معظم أموال الخطة سوف يضيع و/أو ينهب. ولن يكون للعامل عن العمل أي فائدة منها. وفي أي نظرة موضوعية فإن خطة التحفيز كانت وما زالت وستظل خطة فاشلة. ولكن لا تنوقع من ساسة واشنطن أن يعترفوا بذلك.